

2 - أكتوبر 1998

من الوزير الأول

عدد : 39

إلى

السادة الوزراء وكتاب الدولة

\*-\*-\*-\*

الموضوع : متابعة أدلة الإجراءات.  
المراجع : - الأمر عدد 49 لسنة 1996 المؤرخ في 16 جانفي 1996.  
- المنشور عدد 8 المؤرخ في 9 فيفري 1996 .

\*-\*-\*-\*

لقد تم بمقتضى الأمر الموما إليه بالمرجع أعلاه، التتصيص على إدراج إعداد أدلة الإجراءات ضمن العناصر الأساسية لمخططات التأهيل الوزارية وقد أوضح المنشور عدد 8 المؤرخ في 9 فيفري 1996 كيفية الإعداد والغاية من هذه الأدلة المتمثلة خاصة في تمكين الأعوان العموميين من أدوات عمل ناجعة تخول لهم القيام بعملهم بالسرعة والنجاعة المرجوتين وتوحد طرق العمل بينهم.

وقد قامت مصالح الإصلاح الإداري بالوزارة الأولى بالتعاون مع بعض الوزارات بعملية تقييمية للوقوف على مدى استعمال الأدلة من قبل أعوان الهيكل الإداري المعني ومدى تفاعلهم معها والجدوى الحاصلة من توفيرها.

وقد تبين من هذه العملية بالخصوص ما يلي:

• عدم توزيع أدلة الإجراءات على جميع الأعوان المعنيين بها نظرا إلى عدم توفر الاعتمادات اللازمة لاقتناء الورق.

• جهل بعض الأعوان العموميين بمختلف وسائل العمل التي تم إعدادها في إطار تنفيذ المخطط التأهيلي المركزي (دليل التصرف في الأعوان وأدلة المشتري العمومي وكراسات الشروط الإدارية العامة المطبقة على الصفقات العمومية ودليل التصرف المالي ومجموعة مناشير الوزير الأول...).

• حاجة بعض الأدلة إلى التحيين.

لذا، وسعياً إلى تحقيق الهدف المنشود من اعتماد مختلف وسائل العمل المعدة في إطار تأهيل الإدارة، ونظراً إلى الأهمية التي تكتسبها أدلة الإجراءات باعتبارها أداة لتحسين مردودية العمل الإداري، الرجاء من السادة الوزراء وكتاب الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لـ:

(1) تخصيص الاعتمادات الضرورية لطبع الأدلة وتوفيرها لجميع الأعوان المعنيين بها.

(2) تمكين الأعوان العموميين من الاطلاع على مختلف أدوات العمل المنجزة في إطار برنامج الإصلاح الإداري.

(3) العمل على إدخال التعديلات اللازمة على هذه الأدلة في أقرب الآجال وكلما اقتضى الأمر ذلك.

والسلام

عن الوزير الأول  
المكلف بالشؤون الحكومية  
المستشار: 